



ومرهق لنوعين من الاعتبارات:  
• الاعتبار الاول داخلي، حيث ان الجمعية كانت قد نضجت من حيث بنيتها واشكال عملها ودرجة مأسستها ومهنية العاملين فيها،  
• والاعتبار الثاني هو كون عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ سيشهدان انتخابات نيابية وبلدية مع بدء سريان تعديلات اصلاحية تضمنت مشاركة معترف بها في القانون لمنظمات المتجمع المدني في مراقبة الانتخابات.

ويضاف الى ذلك تحد من نوع خاص يتمثل في كون وزير الداخلية خلال هذه الفترة هو احد الاعضاء المؤسسين للجمعية وامين عام سابق لها، وهو ما وضع الوزير والجمعية امام اختبار فعلي للقدررة على ممارسة القناعات مع الوجود في موقع المسؤولية الحكومية بالنسبة للوزير، وقدررة الجمعية على ممارسة دورها المستقل من موقعها المدني في مناخ من التعاون مع الوزير المعني.

إن تقييمي العام لأداء الجمعية خلال هذه الفترة كان ايجابيا خصوصا في ما يتعلق بموضوع استقلالية الجمعية وقدرتها على المحافظة على دورها وموقعها المدنيين. وما يجب الاشارة اليه في هذا المجال، ان مسألة الاستقلالية والعلاقة مع وزارة الداخلية كانت مطروحة بشكل دائم من قبل اعضاء الهيئة الادارية، وكان هناك تشديد متفاوت الالهية على الابعاد المختلفة في هذه العلاقة، فركزت بعض الافكار على ابراز الاستقلالية والتمايز بدرجة اكبر، وركزت افكار أخرى على التعاون في خدمة انجاح الانتخابات، وتطرقت افكار أخرى على مسألة كيفية مأسسة العلاقة الايجابية بما يضمن استمراريتها بغض النظر عن الاشخاص. وما استطيع قوله الان بعد مضي وقت على هذه النقاشات، هو ان حضور هذه المسألة بشكل دائم في عمل الهيئة الادارية والجمعية ككل هو عنصر بالغ الالهية ويعبر عن نضج في فهم اختلاف المواقع والادوار.

وفي شأن اخر متصل بذلك، واجهت الجمعية في نهاية العملية الانتخابية تحدي اعداد تقريرها عن الانتخابات النيابية والبلدية. وكان عليها في هذا الصدد ان تحقق هدفين مترابطين. الاول هو ان لا يكون تقريرها مجرد تقرير رصد كمي بالمخالفات بالمعنى التقني، وهو امر مهم وسوف يستمر في المستقبل، ولكنه لم يعد كافيا بل كان المطلوب ان يجري تجاوز ذلك لصالح القيام بتحليل اكثر عمقا للمناخ العام الذي تجري فيه الانتخابات، وللأسباب الفعلية والعميقة للمشكلات الانتخابية. اما الهدف الثاني، فهو ان الجمعية كان عليها، وهي تطور هذا الجانب التحليلي وتعمقه، ان تقوم بذلك مع الاحتفاظ بإطارها المرجعي القائم على مرجعية حقوق الانسان ومبادئ سيادة الحق والقانون والديمقراطية، دون ان تفقد حيادها ازاء الحزبيات المختلفة وازاء الفرقاء المتنافسين في الانتخابات. وليست المسألة هنا مسألة توازن بالمعنى الكمي والشكلي، بل هي ابعد من ذلك، وتتعلق بالقدرة على صياغة خطاب نقدي لقانون الانتخابات وللخطاب الانتخابي والممارسات الانتخابية لمختلف الاطراف من موقع مستقل حقا لا بمعنى البعد المكاني عن موقع المرشحين والافرقاء، بل بمعنى القدرة على صياغة خطاب نقدي من خلفية فكرية مختلفة ولا يمكن تصنيفها ضمن خانة التجاذبات السياسية والانتخابية التقليدية.

واعتقد ان تقرير الجمعية نجحا في تحقيق هذا الهدف بشكل مقبول بصفته محاولة أولى وهو ما يجب العمل على تطويره ايضا. وفي كل حال، يجب اخضاع التقارير للدرس والمراجعة بالمقدار نفسه الذي يجب ان تنشر وتعمم وتناقش في المنتديات على امتداد لبنان، و المنطقة للإفادة من دروسها ونقدتها.

اديب نعمة،

عضو سابق في الهيئة الإدارية للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات.

## افتتاحية



بعدها طويت صفحة الانتخابات البلدية والاختيارية في ايار ٢٠١٠ تابعت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات نشاطاتها حيث اولت اهتماماً كبيراً لمراقبة سير العمليات الانتخابية في الجامعات اللبنانية على مختلف أنواعها ودراسة الأنظمة والقوانين المتعلقة بها من أجل ضمان حرية ونزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

يتناول هذا العدد مواضيع جادة بحاجة الى مناقشات ومداخلات من القراء الكرام.

ابرز هذه المواضيع هو مراقبة الانتخابات الطلابية في الجامعات اللبنانية، حيث بدأنا في اربع جامعات حتى الآن: الجامعة اليسوعية، الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة سيدة اللويزة والمعهد الانطوني. وكان واضحا ومنذ البداية أنّ مناخ الحملات الانتخابية في الجامعات اللبنانية يعكس مناخ الشارع اللبناني وتقسيماته، فرصدنا عدداً من المخالفات المرتكبة من قبل الطلاب والشباب الجامعي تجسد صورة الواقع في الانتخابات النيابية من دون اي اختلاف فيما بينهما، إلا أن حرص الجمعية على مراقبة الانتخابات تجسد من خلال محاولة التعبير وإدخال ثقافة الديمقراطية في قاموس الشباب اللبناني ذلك من أجل ضبط العملية الانتخابية وإقترح الإصلاحات المناسبة على قوانين هذه الجامعات.

لقد أكدت الانتخابات الطلابية أن الشباب اللبناني بحاجة ماسة الى فهم أعمق للممارسة الديمقراطية في حياته العامة.

هذا وتعمل الجمعية اليوم على عدد من المشاريع والنشاطات الاخرى حيث تعدّ دليلاً تدريبياً حول الأنظمة الانتخابية ومراقبة الانتخابات ليكون مرجعا لكل مهتم بهذا الشأن، اضافة الى دراسة شاملة عن واقع القوانين الانتخابية في النقابات والاحزاب اللبنانية، ناهيك عن العمل المتزايد في البلدان العربية نظراً الى تطور الاحداث فيها، حيث سنخصص للمواضيع المذكورة اعلاه اعداداً خاصة فور الانتهاء من العمل عليها.

نحن بحاجة الى الجميع وخاصة الشباب من أجل دعم مبادراتنا ونشاطاتنا من أجل تحقيق ما نصبو اليه.

د.رندة انطون، نائب الامين العام

## عن تجربتي خلال ٢٠٠٩ و٢٠١٠

لم تكن هي المرة الاولى التي اكون فيها عضوا في الهيئة الادارية للجمعية، ولكن تجربة العضوية خلال السنتين الاخيرتين كانت مختلفة من حيث الشكل والمضمون.

فمنذ اللحظة الاولى لتشكيل الهيئة الادارية السابقة، كان واضحا اننا لن نكون امام عضوية شكلية، بل وجدنا انفسنا امام عمل كثيف وجاد

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بنا:

تلفاكس: ٠١-٣٥١٨٥١

هاتف: ٠١-٣٥١٧٥١

www.lade.org.lb



# مراقبة انتخابات المجالس الطلابية

نتيجة الخبرة التي راكمتها الجمعية في مراقبة الانتخابات العامة نيابية كانت ام بلدية، ونتيجة لدراسة قامت بها، وجدت ان الجامعات هي المكان الاول الذي يمارس فيه الطالب حقه في الاقتراع والترشح مقدمة للخروج بعدها الى الحياة العامة والمشاركة في الانتخابات على انواعها. لذا توجهت الى تخصيص مشروع مستقل لمتابعة انتخابات المجالس الطلابية في الجامعات في لبنان.

وقد ارتأت الجمعية العمل على دراسة القوانين الانتخابية التي تقام على اساسها هذه الانتخابات، على ان تقترح فيما بعد قوانين انتخابات عصرية ومتطورة للجامعات، تعمل على ادخالها حيز التنفيذ لما يشكل ذلك من قفزة نوعية حيال تربية الشباب على ثقافة انتخابية صحيحة بعيدا عن الممارسات العامة في الانتخابات النيابية والبلدية.

راقبت الجمعية انتخابات المجالس الطلابية في اربع جامعات، حيث اطلعت على قوانينها الانتخابية الخاصة، وتابعت عن كثب ممارسات الطلاب في اليوم الانتخابي لتصدر بعد كل عملية انتخابية تقرير عام وزعته على الرأي العام والصحافة، اضافة الى تقرير مفصل يحتوي على اقتراحات الجمعية حول تحسين وتطوير القانون، تم تقديمه ومناقشته مع ادارة الجامعة.

وتتطلع الجمعية الى متابعة العمل الذي بدأته من خلال التنسيق مع ادارات الجامعات ومجالسها الطلابية بهدف اعتماد قوانين انتخابية حديثة تتلاءم وتترامن بدورها مع تحسين اداء الطلاب وسلوكهم الانتخابي.

## مقتطفات عامة من تقارير مراقبة المجالس الطلابية:

### الجامعة اليسوعية:

راقبت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، انتخابات جامعة القديس يوسف في مجتمعاتها الاربعة في بيروت اضافة الى حرم طرابلس، زحلة، وصيدا حيث توزع اكثر من ٤٥ مراقبا متدربا على قانون الانتخابات الطلابية الخاص بالجامعة اضافة الى تقنيات وآليات المراقبة. يهم الجمعية ان تنوّه ببعض الاصلاحات المهمة التي ادخلت على قانون الانتخابات الطلابية في الجامعة في السنة الماضية وقد تم تطويرها هذه السنة اهمها النظام النسبي والبطاقات الرسمية المعدّة سلفا من قبل الادارة المنظمة،

- تعاون كامل وحياديّة ملحوظة من قبل ادارة الجامعة حيث تلقت ملاحظات الجمعية بشكل ايجابي وتعاونت مع مراقبيها يوم الاقتراع من اجل منع بعض المخالفات،

- اداء سلبي من قبل بعض الطلاب - ناخبين ومرشحين، حيث رصدت الجمعية حالات من الضغط على الناخبين، اضافة الى دعاية انتخابية في محيط مركز الاقتراع، اضافة الى توزيع مناشير انتخابية وارتداء شعارات تمثل المرشحين والاحزاب السياسية،

### جامعة سيدة اللويزة:

جرت في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٠ الانتخابات الطلابية في جامعة سيدة اللويزة وقامت الجمعية بمراقبة هذه الانتخابات، وذلك نزولاً عند رغبة طلاب نادي العلاقات الدولية في الجامعة. وتقدّمت الجمعية بطلب المراقبة من ادارة الجامعة التي وافقت على هذا الطلب. لقد كان ملحوظاً ان العمل لانجاح يوم الانتخابات وتسهيل انتخاب الطلاب قد تطلب جهداً كبيراً من هيئة التنظيم بعض التوصيات التي تتقدم بها الجمعية في ما يتعلق بقانون الانتخابات:

- تعديل صيغة النظام الانتخابي ليصبح أكثر تمثيلاً،....

- ضرورة تنظيم الانفاق الانتخابي: اذ من أبرز ما شهده مراقبو الجمعية هو كميّة الصرف الانتخابي التي قام بها المرشحون ومن وراءهم سواء على اللباس أو على الاتصالات أو على النقلات أو على الأدوات التكنولوجية التي تم استعمالها في حرم الجامعة للإطباق على الناخبين....

بعض الممارسات التي سجّلت خاصة لدى الطلاب والتي كانت نسخة طبق الأصل عن السلوكيات الانتخابية المتعارف عليها في المجتمع الخارجي والتي اظهرت بعد الطلاب عن المفهوم الديمقراطي للممارسة الانتخابية وترسخ المفاهيم الخاطئة لديهم.

## المعهد الانطوني:

بالتعاون مع الجامعة الانطونية في عيبداء قامت «الجمعية» بمراقبة انتخابات المجالس الطلابية التي حصلت في ١٧ كانون ٢٠١٠. شارك في عملية المراقبة أكثر من ٢٥ متطوعاً

- إتسمت عملية الإنتخاب بشكل عام بالهدوء طيلة يوم الإقتراع، مع وقوع حادث واحد اتسم بالعنف عند حوالي الساعة الثانية من بعد الظهر.

رصدت الجمعية عددا من الملاحظات اللوجيستية الخاصة بتجهيز مراكز الاقتراع  
لم يكن لدى الجمعية اي ملاحظات على اداء الجهة المنظمة (الادارة) حيث اتسم اداؤها بالحيادية والموضوعية

## الجامعة الامريكية في بيروت:

راقبت «الجمعية»، انتخابات المجالس الطلابية في الجامعة الامريكية في بيروت حيث توزع اكثر من ٤٥ متطوعاً في جميع انحاء الحرم الجامعي، عملوا على مراقبة سير العملية الانتخابية والاجراءات التحضيرية التي نظمتها ادارة الجامعة، بالإضافة الى اداء الطلاب الناخبين والمرشحين

جرت العملية الانتخابية في اجواء هادئة دون مشاكل تذكر وقد لاحظ مراقبو الجمعية ان تنظيم العملية الانتخابية من قبل ادارة الجامعة كان جيداً،

كما لاحظوا اداءً سلبياً لدى عدد من الطلاب الذين لم يحترموا فترة الصمت فاستمروا في حملاتهم الانتخابية، وقد مارسوا ضغطاً كبيراً على الناخبين في محاولة لا يجارهم على الانتخاب،

وقد تم توزيع لوائح امام مركز الاقتراع بالرغم من وجود بطاقات رسمية معدة مسبقاً من قبل ادارة الجامعة.

## واقع سن الاقتراع في لبنان وبعض الدول العربية



## ١٨ سنة... حقي منو هديّة

في الحياة العامة من خلال الاقتراع. لذلك كان لا بد من المطالبة بخفض سن الاقتراع الى ١٨ عاماً ليتمكن الشباب اللبناني من اختيار ممثليهم في المجلس النيابي وبالتالي المشاركة في الحياة السياسية والشأن العام للبلاد.

يعتبر لبنان من البلدان القليلة المتبقية في العالم الذي تعتمد سن الاقتراع ٢١ عاماً، فهناك دولاً تعتمد سن ١٨ منذ البداية ودول أخرى قامت بتعديل القانون منذ سنوات لخفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة.

فغالبية دول العالم (٧٩,٦٪) قد اعتمدت سن ١٨ ليتمكن المواطن من ممارسة حقوقه السياسية اضافة الى حقوقه المدنية، كما ان ٩٪ من بلدان العالم قد ذهب الى ابعده من ذلك فمُنحت حق الاقتراع الى من هم اصغر من ١٨ سنة في اشارة الى اهمية دور الفئات الشابة في المشاركة باكراً في اختيار ممثلين عنهم في المجالس التمثيلية

الا ان نسبة قليلة من البلدان (١١,٤٪) ومن ضمنها لبنان قد رفعت سن الاقتراع الى اكثر من ١٨ سنة.

لذلك يبقى لبنان مقارنة بالدول العربية من البلدان القليلة التي لا زالت تعتمد سن ٢١ سن الاقتراع لمواطنيها.

ربطاً بموضوع هذا العدد والمتعلق بمراقبة انتخابات المجالس الطلابية في الجامعات اللبنانية ارتأينا معالجة البند الإصلاحي الذي يطالب بخفض سن الاقتراع. لقد حدد الدستور اللبناني في المادة ٢١ منه سن الاقتراع بـ ٢١ عاماً، إذ جاء في النص: «انه لكل مواطن لبناني أكمل الـ ٢١ سنة الحق في ان يكون ناخباً». إن هذه المادة تعني حرمان الفئة الشبابية وخاصة في الجامعات من ممارسة حقها في المشاركة في الحياة العامة.

وتعتبر الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات أن في ذلك إجحافاً بحق هذه الفئة العمرية التي تعتبر راشدة قانونياً ابتداءً من سن الـ ١٨ في حين انها لا تعتبر راشدة سياسياً الا عندما تبلغ سن الـ ٢١، ما يدفع بالجمعية الى المطالبة بخفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة وسن الترشح الى ٢٢.

تعتبر المشاركة في الانتخابات العامة احدى اهم الحقوق السياسية التي يمكن للمواطن ممارستها. وغالباً ما تؤكد على ذلك الدساتير المعتمدة في البلاد بسبب العلاقة المباشرة والاساسية بين حق الاقتراع وبين حقوق المواطنة والديمقراطية التمثيلية. ويعتبر القانون اللبناني ان الالهلية المدنية للمواطن تكتمل مع بلوغه سن الثمانية عشر، فيصبح بالتالي اهلاً لاكتساب كامل الحقوق واداء كامل الواجبات، كأن يتحمل كامل المسؤولية عن اعماله وتصرفاته من الناحيتين المدنية والجزائية، حيث يعتبر راشداً امام المحاكم الجزائية ويمكن توقيفه وسجنه. وبالإضافة الى ذلك، يمكن له المشاركة في الحياة السياسية الحزبية والنقابية والتطوع في الاسلاك العسكرية اضافة الى تقلده الوظائف الإدارية. في حين يعتبر قاصراً عندما تتعلق المسألة بحقه بالمشاركة

## واقع سن الاقتراع في دول العالم بالنسب المئوية:

النسبة المئوية	عدد الدول	السن القانوني للاقتراع
٠,٦	١	١٥
١,١	٢	١٦
١,٧	٣	١٧
٨٣,٤	١٤٦	١٨
٠,٦	١	١٩
٤	٧	٢٠
٨,٦	١٥	٢١
١٠٠	١٧٥	اجمالي

## واقع تجربة المجتمع المدني اللبناني في هذا الشأن: الحملة الوطنية لخفض سن الاقتراع، الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي:

جرت محاولات عديدة في لبنان للضغط من اجل خفض سن الاقتراع دون ان تصل لغاية الان الى فرض ميزان قوى يؤدي الى اجراء التعديلات



## بعض الامثلة من المنطقة العربية :

سن الاقتراع	البلد
١٧	السودان
١٨	مصر
١٨	الجزائر
١٨	فلسطين
١٨	اليمن
١٨	العراق
١٨	الاردن
١٨	جيبوتي
١٨	تونس
١٨	المغرب
١٨	قطر
١٨	ليبيا
٢٠	البحرين
٢١	لبنان

المطلوبة نظرا الى تسييس المبدأ وربطه بمصالح الطوائف والفئات اللبنانية،

بدأت اولى هذه المحاولات في مرحلة ما قبل الحرب الاهلية واتخذت فيما بعدها طابعاً تنظيمياً اكبر حيث شكلت عدد من الحملات الضاغطة في هذا الاتجاه نتج عنها: تقديم ١٧ نائباً بمشروع قانون لتعديل الدستور الا انه لم يوضع ابدأ على جدول اعمال الهيئة العامة.

استكملت هذه النشاطات حيث اطلق في بدايات العام ١٩٩٩ حملة وطنية من اجل خفض سن الاقتراع تحت شعار «صوتي حقي» حيث نظمت الحملة نشاطات، تظاهرات وعدد من التحركات كما قدمت عريضة برلمانية وقّع عليها اكثر من تسعين نائباً الا انه لم يتم التصويت عليها بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني في المجلس النيابي

أما في السنتين الاخيرتين وتزامنا مع النشاطات المكثفة التي قامت بها الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي التي ينضوي تحت لوائها اكثر من ٨٥ جمعية مدنية منتشرة على جميع الاراضي اللبنانية لحظ لبنان نقاشاً جدياً حول الاصلاحات الواجب ادخالها الى قانون الانتخابات بشكل عام لاسيما خفض سن الاقتراع من ٢١ عاما الى ١٨ عاما حيث لقي هذا الموضوع تأييد عدد من الجهات السياسية والحزبية كما ووجه بالرفض من قبل بعضها الاخر، فقد ادرج بند خفض سن الاقتراع على جلسة مجلس النواب التي عقدت في ٢٣-٢-٢٠١٠ مرة جديدة وقد رفضت غالبية اعضاء البرلمان مشروع القانون حيث امتنع ٦٦ نائباً عن التصويت على المشروع فيما صوت الى جانبه ٣٤ نائباً ورفضه نائب واحد وسط غياب ٢٧ نائباً عن الجلسة، وتجدر الاشارة هنا الى ان اقرار المشروع يحتاج الى موافقة ثلثي اعضاء البرلمان.

اما اليوم فما هي الحملات المطالبة بهذا المبدأ تعاود نشاطها وتأمل في ان تكون هذه النقطة من ضمن السلة الاصلاحية التي ستقر قبل انتخابات العام ٢٠١٣

وبما ان الواقع يستلزم قيام ترابط بين سن الاقتراع وسن الترشح لا بد من الاشارة الى انه ومع المطالبة بخفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة لا بد من المطالبة بخفض سن الترشح الى ٢٢ سنة بهدف ارساء فترة زمنية منطقية بينهما، وهي ٤ سنوات، أي الفترة التي تفصل بين عمليتين انتخابيتين.



الاسم الثلاثي: زياد سليم بارود  
تاريخ ومكان الولادة: جعيتا، ١٩٧٠  
التحصيل العلمي: جامعي / دراسات عليا  
وزير او نائب: وزير الداخلية والبلديات  
التكفل السياسي: فريق رئيس الجمهورية

## • هل تؤيدون تطبيق النظام النسبي في لبنان، وبأي صيغة؟

تأييدي للنظام النسبي هو تأييد مبدئي وفعلي ويعود إلى ما قبل تولّي الوزارة، منذ تأسيس الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في ١٩٩٦، مروراً بالمهينة الوطنية لقانون الانتخاب حين اقترحنا عام ٢٠٠٦ إدخال النظام النسبي في ثقافتنا الانتخابية. وأعتقد أن تكوين لبنان المتنوع يحتاج إلى آلية فعّالة لإدارة هذا التنوع ويبدولي النظام النسبي أفضل الآليات الممكنة، باعتبار أن النظام الاكثري المتبع في لبنان يمنع عمليا الاقليات (السياسية والحزبية قبل الطائفية!) من أن تتمثل في مجلس النواب، فهو ينمّي سيطرة «المحادل السياسية» ويؤدّي، في حال كان نمط التصويت للوائح، إلى فوز لوائح بكاملها وإهمال تمثيل مجموعات كاملة.

أما الصيغة المقترحة للنسبية، فهي موضع نقاش. ولكن مهما تكن الصيغة (وقد اقترحت وزارة الداخلية صيغة متكاملة للانتخابات البلدية وكانت هيئة (الوزير) «بطرس» قد اقترحت نظام الصوت التفضيلي للانتخابات النيابية)، فإن الأکید أن المزاجية بين نظام تمثيل الطوائف على مستوى المقاعد (ما دام قائما) والنظام النسبي، هي مزاجية ممكنة قانونيا وإجرائيا وتتيح ممارسة ديمقراطية أكبر على مستوى تمثيل ما يعرف بالعائلات الروحية وحتى ضمن تلك العائلات، إضافة إلى تعزيز دور الأقليات السياسية ودور فئات مجتمعية لا تزال مهمّشة (النساء والشباب واللاطائفيين، مثلا).

## • هل توافقون على انشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات النيابية؟ وما هي حدود صلاحياتها؟

هذا أيضا مطلب إصلاحي مزمن. ولعلّه من أهم الاصلاحات الانتخابية المطلوبة. فوزارة الداخلية والبلديات التي تدير الانتخابات وتشرف عليها، هي في نهاية الأمر، جزء من السلطة السياسية مع ما ينطوي على

ذلك من نتائج. وما دامت كذلك، وفي غياب نص دستوري صريح يفرض، مثلا، عدم ترشح وزير الداخلية للانتخابات أو يمنع فريقه السياسي من أن يكون له مرشحون، فإن قيام هيئة مستقلة ودائمة لإدارة العملية الانتخابية في لبنان يبدو حاجة ملحة، أسوة بعدد من الديمقراطيات التي ذهبت في هذا الاتجاه ونجحت في فصل تام بين السلطة السياسية والهيئة التي تتولى تنظيم تداول تلك السلطة. ولكن المطلوب ليس فقط انشاء الهيئة، بل العمل على وضع معايير تضمن حيادها وديمومتها وفعالية أداؤها، وذلك من خلال جهاز بشري وإداري دائم لها، كفؤ ومتخصص، إضافة إلى منحها صلاحيات واسعة تمكّنها من التعاطي الحاسم مع المطبات التي قد تعيق عملها. ولعلّ أهم ما يقتضي التنبه إليه هو آلية تعيين تلك الهيئة المستقلة. فتجربة تعيين الأعضاء من قبل مجلس الوزراء تدخل الموضوع دائرة التجاذب السياسي، في حين أن المطلوب أن تقوم هيئة تدين للجهة التي عينتها «بنكران الجميل»، على ما قاله رئيس المجلس الدستوري الفرنسي السابق روبير بادنتير.

## • ما موقفكم من اعتماد الكوتا النسائية في الانتخابات النيابية؟ وهل تؤيدوها في الترشح ام على المقاعد؟

في الواقع، أحترم الرأي القائل بأن الكوتا غير ديمقراطية بالكامل ولو أنني لا أؤيده. فأنا أعتبر، في ضوء التجربة المرّة التي نعيشها منذ ١٩٢٠، أن المادة الرابعة من إتفاقية «سيداو» التي تقول بالتمييز الإيجابي المرجلي هي تعبير واضح عن حاجة وليست غاية بذاتها. فالكوتا لا ترمي إلى تأمين مقاعد للنساء، بقدر ما ترمي إلى خرق نمط تصويتي قائم وتغيير صورة التمثيل الجندي. ولذلك أعتبر أن الكوتا لا ينبغي أن تكون نسائية وإنما جنديرة، بمعنى أن يتم الدفع - ما أمكن - في اتجاه توازن ما (بنسبة معقولة) بين الجنسين. طبعاً، تعود عدم كفاية التمثيل النسائي في لبنان إلى أسباب عدة، منها غياب النظام النسبي الذي يشجّع على انخراط النساء ترشيحاً في العملية الانتخابية. ثمة أسباب أخرى أيضاً، منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو نمطي ومنها ما يتعلق بالأحزاب السياسية التي نادراً ما تشجّع كوادرها النسائية على خرق جدار التمثيل الذكوري. أنا مع الكوتا أيضاً لأنها تخفض درجة الفساد وتؤنسن خيارات تشريعية... الكوتا على مستوى الترشح ربما كانت أكثر ديمقراطية، فهي لا تفرض مقاعد محجوزة وإنما تؤمن شيئاً من تكافؤ الفرص (equal opportunity)، ولا بد عندها من أن تكون بما يوازي ٥٠٪ من اللوائح المرشحة. ولكن الفعالية الأكبر تبقى للمقاعد المحجوزة بنسبة ٣٠٪، مثلاً، شرط أن تكون مرحلية تنتقل بعدها إلى كوتا الترشح.

## • ما التعديلات التي تقترحونها على الإعلام والإعلان الانتخابيين؟

أنا أؤيد ما انتهت إليه «هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية» في تقريرها النهائي من اقتراحات بهذا الصدد. فالهيئة التي أنشأها القانون ٢٠٠٨/٢٥ هي ما تبقى في الواقع من الهيئة المستقلة التي كانت اقترحتها «هيئة بطرس». وهي شكّلت، برأيي، تجربة ناجحة إذا ما قيست على الإمكانيات التي أعطيت لها والصلاحيات المحدودة في موضوع الإعلام والإعلان الانتخابيين. ومع ذلك، فقد كان المشهد الإعلامي والإعلاني في انتخابات ٧ حزيران ٢٠٠٩ خطوة أولى جيدة ببنى عليها وإن كانت غير كاملة.

## • هل انتم مع خفض سن الاقتراع الى ١٨؟ اذا كان الجواب نعم، ما هي الاجراءات التي ممكن ان تتخذها من اجل الاسراع في اعتماده؟

لقد عبّرت بوضوح كلي عن دعمي لهذا المطلب المزمن وكوّست هذا الدعم عبر إعداد مشروع القانون الدستوري الذي أقره مجلس الوزراء لتعديل المادة ٢١ من الدستور. كما كنت عبّرت في «هيئة بطرس» عن دعمي ليس فقط لخفض سن الاقتراع وإنما أيضاً لضرورة النظر في

خفض سن الترشح تبعاً لذلك إلى ٢٣ عاماً. الأيام تغيّرت وسن الرشد السياسي بات مرتبطاً بثورة أدوات التواصل التي أدخلت فئة الشباب في صلب السياسة.

## • ما هي الملاحظات التي تقترحونها على الفصل الخاص بالإنفاق الانتخابي في قانون ٢٥/٢٠٠٨؟

هنا بيت القصيد. فالتعديلات المختلفة التي تضمّنها القانون ٢٥ نجحت إلى حد كبير في تغيير الصورة. وربما أسهم الفصل المتعلق بالإنفاق الانتخابي بالحد من وقاحة ذلك الإنفاق. إلا أن الأحكام القانونية التي تضمّنها القانون لم تكن كافية للحد من الرشوة المستترة والمال الانتخابي الملتبس وذلك لسببين رئيسيين: الأول أن السرية المصرفية التي يتمسك بها لبنان تؤثر في ضبط الإنفاق والثاني أن أجهزة الرقابة لا تزال فعاليتها محدودة، وعلى رأسها الهيئة المشرفة التي ينبغي أن تعطى هامشاً واسعاً من الصلاحيات على هذا الصعيد.

## • ما هي العقبات التي ممكن ان تحول دون تطبيق البند الخاص باقتراع غير المقيمين في عام ٢٠١٣؟

برأيي ليس هناك من عقبات مبدئية ممكن ان تحول دون تطبيق اقتراع اللبنانيين غير المقيمين. حتى على المستوى الإجرائي الموضوع

قابل للتطبيق وفقاً للآلية التي تضمنها القانون ٢٥/٢٠٠٨ الذي لم يقر المبدأ فقط وإنما الآلية التفصيلية أيضاً. وزارة الداخلية أنجزت ما فرضه عليها القانون من تحضيرات. الموضوع اليوم لدى وزارة الخارجية والمغتربين التي رفعت تقريراً أولياً أثار جدلاً ثم سحب من جدول أعمال مجلس الوزراء لمزيد من الدرس. القانون أقر الآلية والبيان الوزاري تعمد بإنجازها. الموضوع يحتاج إلى تحريك سياسي لبتّه وأنا أنبّه: الوقت ليس لصالحنا. إذا أردنا أن نعطي غير المقيمين حقهم على دولتهم، فعلى هذه الأخيرة أن تستعجل الأمر لأن هامش الوقت بات ضيق.

## • ما هي الأسباب التي حالت دون اعتماد البطاقة الرسمية في الانتخابات الماضية؟ وهل ترون امكانية اعتمادها في الانتخابات المقبلة؟

عدد من الأسباب والحجج غير المقنعة هي التي حالت دون اعتماد البطاقات الرسمية أو البطاقات المطبوعة سلفاً في الانتخابات الأخيرة. لبنان دولة من ٣ دول لا تزال تمتنع عن اعتماد هذا النظام البسيط الذي يؤمّن حرية الناخب ويسهم في مكافحة الرشوة ويسهّل عملية الفرز. أنا متفائل بالنسبة للمستقبل. لا يمكن رفض اعتماد ورقة الاقتراع المطبوعة سلفاً بعد الآن.

## ورشة عمل



في نطاق برنامجها المادف الى التدريب المستمر، وابقاء صلة التواصل بين المتطوعين والجمعية، نظمت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات ورشة عمل مع عدد من المتطوعين الجدد لمدة يومين في فندق كومودور - الحمراء. استهدفت الورشة ١٢ متطوعاً شاباً من مختلف الجامعات اللبنانية، كانوا قد تقدّموا بطلبات تطوّع لصفوف الجمعية بعد الانتخابات البلدية ٢٠١٠. تمحورت مواضيع العمل والنقاش الاساسية في هذين اليومين حول موضوع « التطوع »، غاياته وأهدافه.

بالاضافة الى مدى ترابط مفهوم التطوع مع القيم الحياتية والاجتماعية التي يجب على كل فرد / متطوع / مراقب في الجمعية امتلاكها.

اثني المشاركون خلال تقييمهم للورشة على أهمية المواضيع المطروحة، فعالية التمارين، والجو العام الدينامي الذي ساد في اليومين. كما تمنوا عدم التوقف عند هذه المرحلة بل العمل المتواصل على التشبيك مع الشباب المتطوع وابقائهم على بيّنة من جميع نشاطات ومشاريع الجمعية وبالفعل، فان قسم المتطوعين في الجمعية بصدد التحضير لعدد لا بأس به من ورشات العمل ذات المواضيع المختلفة، والتي تستهدف المتطوعين الجدد والقادمي في جميع الأقطبية.

يذكر أنّ عدد المتطوعين في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية قد بلغ في عام ٢٠١٠، ٣٠٧٥ متطوعاً مدرباً على قانون الإنتخابات وتقنيات مراقبتها.

## كلمة المتطوعين

المتطوعون الاعزاء....

مرّ الخامس من كانون الأول، اليوم الذي يحتفل فيه العالم بعيد التطوع؛ وكلنا يعلم أن التطوع لا حدود ولا توقيت له، نحن إذاً نحتفل برمزية الفكرة التطوعية لا أكثر.

كلنا تطوعنا وشاركنا في نشاطات وحملات عدّة. منّا من كانت تجربته الأولى مع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، ومنّا من له تجارب لا تحصى فيما يتعلق بالتطوع مع جمعيات المجتمع المدني. وجميعنا، تشاركنا الفكرة التطوعية ذاتها وتذوقنا نكهة تحقيق الهدف المشترك.

فالعامل التطوعي هو ركيزة أساسية في بناء المجتمع وتفعيل التماسك الاجتماعي بين المواطنين. هو فكرة ممارسة انسانية بالمبدأ، وتختلف من حيث الحجم والشكل والاتجاه والدافع من مجتمع الى آخر ومن فترة زمنية الى أخرى.

فهذه الممارسة الانسانية موحدة عند الجميع، لكن من المهم أن نميّز بين شكلين من أشكال العمل التطوعي.

الشكل الأول هو السلوك التطوعي وهو العمل الذي يأتي استجابة

لأمر طارئ ولا يتوقع منها المتطوع المردود المادي. والشكل الثاني هو الفعل التطوعي الذي يأتي نتيجة تخطيط وتفكير مسبق، وهو الشكل الذي مارسناه جميعاً مع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات.

فكلنا حركنا الدافع التطوعي لنتكاتف ونعمل سوياً، إلا أننا انتهينا جميعاً بممارسة الفعل التطوعي حيث حملنا أهدافاً سامية عن تحقيق الديمقراطية والمواطنة الفاعلة وحاولنا نشرها وما زلنا.

أقبلتم بالمئات راغبين بممارسة العمل التطوعي المؤسساتي لا الفردي، حاملين معكم فكرة تحقيق الديمقراطية وتعميمها، محاولين إنجاز ما عجز عنه الكثيرون قبلكم.

نجحتم! ونجحنا بنجاحكم.....

أنتم إذاً ركيزة أساسية في جمعيتنا، واستمرارنا سوياً لتحقيق جميع أهدافنا هو غايتنا جميعاً.

فهنيئاً لنا بكم متطوعين دائمي النشاط في جمعيتنا...

وعلى أمل اللقاء القريب... دمتم سالمين

## أصالة الجوهري

## منسقة شؤون المتطوعين

# تجربة مراقبة انتخابات المجالس الطلابية (تحقيق)

والمراقبة وتفعيلهما يسمحان بتثبيت العمل الديمقراطي في النفوس والنصوص، واحترام مفاعيله وانتهاج السياسة الديمقراطية في تداور السلطة.



هو أيمن ممنا - مجاز في العلاقات الدولية والتنمية من إحدى الجامعات الفرنسية- وناشط في المجتمع المدني اللبناني منذ عام ٢٠٠٧ نظراً لاهتمامه الكبير بالشؤون السياسية العامة ودعمه وتأييده للمبادرات الاصلاحية التي كانت وما زالت قائمة في لبنان.

كان أيمن من المتابعين لأعمال وأنشطة الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات منذ انطلاقتها عام ١٩٩٦ بالرغم من صغر سنه آنذاك. ولعل أبرز ما لفت انتباهه لعمل الجمعية بحسب قوله «هو المنهج العلمي في مقارنة موضوع الانتخابات والدور الكبير الذي لعبه أعضاء الجمعية في الدفع بالإصلاحات قدماً.» ولعل أبرز ما يستذكره عن تلك المرحلة حملة «بلدي بلدي بلديتي» مما دفعه إلى متابعة نشاطات الجمعية بشكل مستمر.

أيمن الذي كان على تواصل مع الأمين العام السابق للجمعية الوزير زياد بارود أثناء التحضير لمراقبة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥، رغب في المساهمة في جهود الجمعية فور عودته من الخارج عام ٢٠٠٧ خصوصاً وأنّ الجمعية كانت في خضم الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي حيث شكلت بالنسبة له وللعديد من المهتمين في الشأن العام الصوت الوحيد المطالب بتعديلات جوهرية على النظام الانتخابي اللبناني،

كما أنّ عمله ضمن إحدى المؤسسات الدولية المواكبة لعمل الجمعية منذ تأسيسها زاد من حماسه في الإنضمام إليها إضافة إلى معرفته بالعديد من أعضائها وتقديره لتفانيهم للمبادئ التي قامت عليها هذه الجمعية.

ولجهة التجربة التي خاضها أيمن مع الجمعية في مراقبة كلّ من الانتخابات العامة والطلابية والفرق بينهما، يوضح أنّ الأولى تتطلب جهداً استثنائياً من حيث استقطاب المراقبين وتدريبهم والدخول في أصغر تفاصيل الأنظمة مرعية الإجراءات والممارسات السائدة إضافة إلى العدد المائل من المراقبين الميدانيين والذين يتخطوا الألفي مراقب موزعين على كامل الأراضي اللبنانية.

من جهة أخرى، فإنّ أبرز أوجه الاختلاف بين العمليتين بحسب أيمن أنّ وقع تقارير الجمعية وملاحظاتها على الانتخابات العامة يرتب تداعيات سياسية كبرى من حيث تثبيت سلامة العملية الانتخابية أو الطعن بمشروعيتها بينما الحال مع الانتخابات الطلابية يختلف لجهة التأثير بالرغم من اعتماد الجمعية للمهنية العالية فيها على غرار العامة وتشديدها على إظهار القيم والتفاني والجدية نفسها.

ولدى سؤاله عن أداء الطلاب خلال انتخاباتهم، علّق أيمن قائلاً: «أظهر الطلاب نقاطاً إيجابية أساسية مرتبطة باعتماد الجامعات تدريجياً لأنظمة إنتخابية تتضمن الإصلاحات التي يسعى المجتمع المدني لإدراجها ضمن القانونين الانتخابيين النيابي والبلدي، أهمها بطاقة الاقتراع المطبوعة سلفاً والنظام النسبي في البعض منهم، كما أن الطلاب بشكل عام يلتزمون بالقوانين الانتخابية في جامعاتهم.»



يعزو عامم شيئاً، وهو شاب مجاز في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية، سبب انضمامه إلى الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات إلى عملية مراقبة الانتخابات التي تقوم الجمعية بها باعتبارها «جزءاً رئيسياً من عملية الرقابة التي تهدف إلى تحقيق مبدأ الديمقراطية وتبادل السلطة عبر التمثيل الصحيح والفاعل بعيداً عن الفساد والرشوة والضغط.»

ويشير شيئاً خلال مقابلة له مع قسم الإعلام والعلاقات العامة في الجمعية إلى أنّ عمل الجمعية الذي يطال في جزء منه تحديث القوانين الانتخابية يتصل بشكل رئيسي بما كان يطمح إليه خلال دراسته الجامعية لا سيما أنه كان من المتابعين في هذا الشأن حتى أنه عمل على دراسة وتقديم مشروع قانون يستخدم كمرحلة إنتقالية للوصول من خلاله إلى مرحلة اعتماد النظام النسبي.

شيئاً الذي تعرّف على الجمعية من خلال صديقه المنتسبة لها، يرى أنّ المقارنة بين الانتخابات النيابية والطلابية يضيء إلى التنبيه إلى هيكلية العملية الانتخابية لجهة دور ممثلي الطلاب المنتخبين وصلحياتهم والمهام الموكلة إليهم.

ويشير إلى أنّ الأولى والثانية تتشابهان في أوجه عدّة لجهة التأثير السياسي الكامل بالانتخابات وإنعكاس الواقع السياسي على مجالس الطلاب في الجامعات واعتماد الانتخابات الجامعية كمقياس نفوذ وشعبية كل طرف سياسي.

في هذا الإطار، يبيّن شيئاً من دون تردّد عدم رضاه على سير الانتخابات الطلابية التي «شابها الكثر من الضغوط والرشاوى والفساد على غرار الانتخابات العامة.

ومن أبرز الملاحظات، بحسب شيئاً، على الانتخابات الطلابية في لبنان لجوء الطلاب - نواة المستقبل الذي يعول عليه اللبنانيون - إلى انتهاج نفس أساليب السلطة السياسية وأسوأها استخدام العنف في فرض آرائهم.

أما على صعيد الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات، فيتطلع شيئاً «لأن تلعب دوراً أكبر على صعيد العمل الانتخابي والوطني لجهة التوعية واكتساب الميادين والداعمين لها ولأهدافها في الإصلاحات بعيداً عن قلة قليلة من المتطفلين وأصحاب المشاريع الشخصية الضيقة.»

ويضيف قائلاً: «بالنسبة لي فإن أي عمل أو نشاط في الحياة له إضافات على الصعيد الشخصي والصعيد العام واهتمامي بهذه الأنشطة يعود عليّ بالفائدة لجهة دراسة الميدان واستخلاص النتائج والدروس، إضافة إلى ما تقدمه من أفكار ومقترحات و ضوابط إصلاحات للعمل الانتخابي وقوانين الانتخاب بما يصب في صلب تخصّصي الجامعي. برأيه إن تحسين أداء العمل الانتخابي

ولأنها محرومة من هذا الحق في جامعتها قررت سامية ان تراقب هذه الانتخابات كي تستطيع تكوين صورة واضحة عن خيارات وممارسات شباب الوطن.

أما عن أداء الطلاب فاعتبرت سامية البالغة من العمر واحد و عشرون عاماً أنهم لم يكونوا على القدر العالي من توقعاتها فوجدت جزءاً منهم ميسر غافل الاهتمام بالقضايا الطلابية والمطلبية التي تحسن أوضاعهم ومستواهم التعليمي في الجامعات باحثين عن التمثيل الحزبي والفنوي وكأنهم تمرسوا العمل السياسي الغير حضاري حتى من قبل دخولهم الى الجامعة ومن قبل أن يبلغوا سن الرشد السياسي ولا حتى الاجتماع.

لكن سامية لم ترد أن تكن سوداوية بشكل تام فهي أنصفت الشباب قائلة «أنهم كانوا نوعاً ما» منضبطين ينفذون القانون الخاص بجامعاتهم كما هو محاولين عدم المخالفة او الخروج عنه».

لم يكن هناك برأي سامية مخالفات كبيرة في الجامعات كتلك التي رصدها في الانتخابات النيابية والبلدية لكنها لاحظت تدخل واضح للأحزاب السياسية اللبنانية على اختلافها في التحضير للحملات الانتخابية الخاصة بالطلاب المرشحين في هذه الانتخابات.

لكن، وبالرغم من جميع هذه الملاحظات وعدم الرضى الذي أبدته سامية عن أداء الطلاب فهي أكدت أنها متحمسة لاعادة هذه التجربة خاصة وأنها ما زالت تؤمن بالدور الريادي والهام الذي يجب أن يلعبه الشباب في الوطن.

وبعد أن أنهت سامية حديثها عن الانتخابات الطلابية أرادت أن توجه نصيحة للجمعية التي أحببت وأمنت بدورها منذ ال ٢٠٠٩ وما زالت تؤمن به حتى اليوم فقالت: لم أتقدم بطلب انتسابي الى عضوية الجمعية الا في العام ٢٠١٠ بعد أن عملت منذ العام ٢٠٠٩ على مراقبة عمل الجمعية والتمحيص في تقاريرها وكل ما يصدر عنها من أجل التأكد من حياديتها وموضوعيتها، وبالفعل وبعد أن تأكدت من ذلك ها أنا اليوم اعتبر نفسي جزءاً من هذه الجمعية التي أرى لها مستقبلاً واعداً في السنوات المقبلة على أمل ان تستطيع أن تحافظ هذه الجمعية على الخط الذي تسير عليه وأن تلعب دوراً بارزاً ومؤثراً في المستقبل القريب.

على المقلب الآخر، يرى أيمن أن الدور الذي تلعبه الأحزاب في الانتخابات الطلابية يتسم بالسلبية لجهة إستنساخ الممارسات الخاطئة التي تحصل خلال الانتخابات العامة والتي تنسحب على الجامعات، إن من حيث الإنفاق المفرط للمال للفوز بمجالس لا تزال صلاحيتها التنفيذية ضعيفة، إن لم تكن معدومة، والشحن السياسي الذي يغلب الإنتماءات التقليدية على البرامج المرتبطة بمصلحة الطلاب ورفاهيتهم في حياتهم اليومية في الجامعات والبعد الأكاديمي للدراسة.

في المحصلة، يرى أيمن في الانتخابات الطلابية «إطاراً يسمح بالتعرف على مدى قبول الأجيال الجديدة بالإصلاحات الانتخابية التي يطالب بها بشكل عام، واستشعار مدى فهمهم للأهمية الديمقراطية للعملية الانتخابية. كما أضفت في ذهنه بحسب قوله إقتناعاً قوياً أن الجمعية يجب أن تكثف حضورها في الجامعات وفي سائر الأطر غير التقليدية لتنشر قيمها واقتراحاتها بشكل أشمل».

يأمل أيمن ان تستطيع الجمعية في السنوات المقبلة ان تلعب دوراً ريادياً واضحاً على الصعيد العربي خصوصاً بعد أن أثبتت حضورها ومصداقيتها على الصعيد اللبناني، من خلال تشجيعها على قيادة شبكة عربية جامعة لمنظمات المراقبة المحلية للانتخابات. وبرأيه «إن رياح التغيير الديمقراطي بدأت تعصف في البلدان العربية بالرغم من أن نجاحها لا يزال يبدو ضبابياً لكن على الجمعيات المدنية في كل هذه البلدان أن تكون مستعدة لمواكبة أي تغيير».

ويرى في خبرة الجمعية ما يخولها للعب دور أساسي في دعم سائر الجمعيات في البلدان العربية مع التشديد على أن النضال من أجل الإصلاح الانتخابي في لبنان لا يزال ضرورياً وصعب المنال طالما لم تتبدل ذهنية الأحزاب السياسية المسيطرة على الواقع.



تعرفت سامية مكّي على الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات عام ٢٠٠٩ من خلال تقرير عرض على احدى الشاشات اللبنانية يتحدث عن الانتخابات النيابية وعملية المراقبة،

لفتها الموضوع وأصرت على أن تتعرف على الجمعية عن قرب وأن تحاول الانضمام الى صفوف متطوعيها علماً تجد نفسها في هذا العمل المدني البعيد عن السياسية والطائفية السائدة في البلاد.

وبالفعل اتصلت سامية بالجمعية وبعد أن تعرفت على اهدافها ونوعية عملها خضعت لعدد مكثف من ورشات التدريب المتخصصة حيث تمكنت من مراقبة الانتخابات النيابية العامة لعام ٢٠٠٩ وبعدها الانتخابات البلدية والاختيارية ٢٠١٠ وما هي اليوم تراقب في عدد من انتخابات المجالس الطلابية في الجامعات اللبنانية.

عندما سُئلت سامية عن سبب اهتمامها بمراقبة انتخابات المجالس الطلابية في الجامعات قالت أنها تجد في الشباب مستقبل الوطن وهي تؤمن بقدرتهم على التغيير، فالانتخابات الطلابية بالنسبة لها مصغر عن الانتخابات العامة التي تجري في البلاد والتي لا يشارك فيها معظم هؤلاء الشباب بسبب سنهم،

## للإطلاع على أخبارنا ونشاطاتنا زوروا مواقعنا الإجتماعية :



<http://www.youtube.com/LADELEB>



<http://www.facebook.com/Lebanese-Association-for-Democratic-Elections-LADE>



<http://twitter.com/LADELEB>